عقد خدمات برمجية | عقد SaaS

**الطرف الأول (مزود الخدمة):**

الاسم ........................................ المفوض بالتوقيع......................................

الرقم الوطني للمنشأة ...................... الرقم الوطني للمفوض................................

العنوان .......................................... رقم هاتف للتبليغ.................................

**الطرف الثاني (المشترك/العميل):**

الاسم ........................................ المفوض بالتوقيع......................................

الرقم الوطني للمنشأة ...................... الرقم الوطني للمفوض................................

العنوان .......................................... رقم هاتف للتبليغ.................................

**مقدمة:**

الطرف الأول يملك ويدير منصة برمجية قائمة على نموذج البرمجيات كخدمة (SaaS)، وحيث إن الطرف الثاني يرغب بالاشتراك في هذه الخدمة وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذا العقد؛ فقد اتفق الطرفان، وهما بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً وقانوناً، على ما يلي:

**المادة (1): التعاريف**

في تطبيق أحكام هذا العقد، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

الخدمة: البرمجية أو النظام المملوك للطرف الأول والمستضاف على خوادمه، والذي يتيح للطرف الثاني الوصول إليه عبر الإنترنت.

المحتوى: كافة البيانات والملفات والمعلومات التي يقوم الطرف الثاني برفعها أو إدخالها في الخدمة.

اتفاقية مستوى الخدمة (SLA): المعايير والالتزامات المتعلقة بجودة الخدمة، والمذكورة في المادة (6) أدناه.

القوانين المعمول بها: القوانين والتشريعات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية.

**المادة (2): موضوع العقد**

يلتزم الطرف الأول بتمكين الطرف الثاني من الوصول إلى الخدمة البرمجية، وتقديم الدعم الفني، وضمان استمرارية الخدمة وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا العقد، مقابل التزامات مالية يؤديها الطرف الثاني.

**المادة (3): الملكية الفكرية**

يقر الطرف الثاني أن جميع حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك حقوق النشر، وحقوق قاعدة البيانات، والعلامات التجارية، والأكواد البرمجية، والتصاميم، وواجهات الاستخدام، تعود ملكيتها الكاملة والحصرية للطرف الأول.

يمنح الطرف الأول للطرف الثاني ترخيصاً غير حصري، وغير قابل للتحويل أو التنازل، ومحدود المدة، لاستخدام الخدمة للأغراض المحددة في هذا العقد.

يحظر على الطرف الثاني القيام بأي من الأعمال التالية:

نسخ أو تعديل أو تفكيك أو ترجمة الكود البرمجي.

إعادة بيع الخدمة أو منح تراخيص فرعية للغير.

استخدام الخدمة في أغراض مخالفة للقانون.

في حال وقوع أي انتهاك لهذه المادة، يحق للطرف الأول إنهاء العقد فوراً دون إشعار، والمطالبة بالتعويض عن الأضرار.

**المادة (4): البيانات وحمايتها**

يلتزم الطرف الأول بحماية البيانات التي يرفعها الطرف الثاني، ومعالجتها وفقاً لقانون حماية البيانات الشخصية الأردني وأي تشريعات دولية سارية، مثل اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR) إذا انطبقت.

تشمل تدابير الحماية: التشفير، أنظمة الجدران النارية، وسياسات التحكم في الوصول.

يلتزم الطرف الأول بعدم مشاركة بيانات الطرف الثاني مع أي جهة ثالثة إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة، أو إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

يحق للطرف الثاني طلب حذف بياناته نهائياً عند انتهاء العقد، ويجب على الطرف الأول تنفيذ ذلك خلال مدة أقصاها 30 يوماً.

**المادة (5): المقابل المالي**

يدفع الطرف الثاني للطرف الأول رسوم الاشتراك الشهرية أو السنوية حسب الفاتورة المصدرة.

يلتزم الطرف الثاني بالسداد خلال (7) أيام من تاريخ الفاتورة.

في حال التأخير، يحق للطرف الأول فرض فائدة تأخير أو تعليق الخدمة.

**المادة (6): اتفاقية مستوى الخدمة (SLA)**

يضمن الطرف الأول معدل إتاحة للخدمة لا يقل عن (99.5%) شهرياً.

يتم الرد على طلبات الدعم الفني خلال مدة لا تتجاوز (4) ساعات عمل، ومعالجة الأعطال الحرجة خلال (24) ساعة.

في حال إخلال الطرف الأول بمستوى الخدمة المتفق عليه، يحق للطرف الثاني الحصول على خصم أو تمديد للاشتراك.

**المادة (7): السرية**

يلتزم كل طرف بالمحافظة على سرية المعلومات الفنية والتجارية الخاصة بالطرف الآخر.

يستمر هذا الالتزام لمدة (3) سنوات بعد انتهاء العقد.

**المادة (8): القوة القاهرة**

يعفى الطرفان من المسؤولية عن أي إخفاق في تنفيذ التزاماتهما إذا كان بسبب قوة قاهرة، مثل الكوارث الطبيعية أو القرارات الحكومية أو انقطاع الإنترنت على نطاق واسع.

**المادة (9): إنهاء العقد**

يجوز لأي طرف إنهاء العقد بإشعار خطي مدته (30) يوماً للطرف الآخر.

للطرف الأول الحق في إنهاء العقد فوراً في حال مخالفة الطرف الثاني لشروط الملكية الفكرية أو عدم السداد.

**المادة (10): القانون الواجب التطبيق وحل النزاعات**

يخضع هذا العقد ويفسر وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

في حال نشوء أي نزاع، تتم تسويته أولاً بالطرق الودية، وإذا تعذر ذلك، يُحال إلى التحكيم أمام مركز التحكيم الأردني وفقاً لقواعده.

**المادة (11): أحكام عامة**

يعتبر هذا العقد شاملاً لكل الاتفاقات السابقة بين الطرفين، ويلغي ما عداها.

أي تعديل على العقد يجب أن يكون خطياً وموقعاً من الطرفين.

توقيع العقد إلكترونياً له ذات الحجية القانونية للتوقيع الخطي.

**المادة (12): خاتمة العقد**

يتكون هذا العقد من مقدمة و (12) بند، ويقع على 6 صفحات، وتم توقيع نسختين منه، سلم لكل طرف نسخة موقعة من العقد.

توقيع الطرفين:

الطرف الأول: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ التاريخ: \_\_ / \_\_ /\_\_\_\_20

الطرف الثاني: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ التاريخ: \_\_ / \_\_ / \_\_\_20